



كلمة السيد رئيس الحكومة

جلسة المساءلة الشهرية بمجلس النواب حول موضوع:

"السياسة العامة المتعلقة بالتنمية والاستثمار بالأقاليم الجنوبية"

مجلس النواب، الإثنين 10 نونبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يتجدد اللقاء بكم في هذا الموعد الدستوري الشهري، تطبيقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، وقواعد النظام الداخلي لمجلسكم الموقر. وفي البداية، أشكركم على اختياركم "السياسة العامة المتعلقة بالتنمية والاستثمار بالأقاليم الجنوبية" موضوعا لهذه الجلسة، التي تأتي تزامنا مع المنعطف التاريخي الذي تعرفه قضيتنا الوطنية بعد قرار مجلس الأمن الدولي الذي دعم مقترح الحكم الذاتي كمرجعية أساسية لحل هذا النزاع المفتعل، وفي سياق احتفالات الشعب المغربي بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة.

ومن باب الوفاء للذاكرة، نستحضر بهذه المناسبة المسيرات التنموية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل ضمان كرامة المواطن المغربي، واستثمار كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية.

كما لا تفوتني الفرصة، للترحم على باني المغرب الحديث، الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه، قائد المسيرة الخضراء المظفرة، التي شكلت منعطفًا حاسمًا في استكمال وحدتنا الترابية، بما تحمله من روابط تاريخية ورمزية بين العرش والشعب داخل هذه الأقاليم الصحراوية.

وقبل الخوض في موضوع الجلسة الدستورية لآبد من رفع آيات التقدير والتنويه بتفضل جلالة الملك، نصره الله، لجعل يوم 31 أكتوبر من كل سنة عيدًا وطنيًا جديدًا يحمل اسم "عيد الوحدة"، وذلك اعتبارًا للتحويل التاريخي الذي شهدته قضية الصحراء المغربية وما تكرسه من وحدة وطنية وترابية راسخة.

إن هذا العيد الوطني سيخلد جزءًا يسيرًا من مسيرة جلالة الملك، القائد الملهم الذي تجسدت فيه المواقف الوطنية الشجاعة، التي جعلت من بلدنا نموذجًا يحتذى به في الاستقرار والتقدم والدفاع عن السيادة.

عيد الوحدة الذي تفضل جلالة الملك بجعله عيدًا يعني قبل كل شيء رسالة لوحدة الشعب المغربي بكل قواه الحية وتجنده خلف القيادة الحكيمة لجلالة الملك.

عيد الوحدة يعني أيضًا، إثارة مصالح الوطن على ما عداه من المصالح، فالوطن يعلو ولا يعلى عليه.

عيد الوحدة لا يعني فقط لحظة إجماع وطنية بل يجسد المعنى الحقيقي
لسياسة مد اليد للأشقاء في الجوار الإقليمي لبناء مغرب كبير قوي ومزدهر
وطي صفحة الماضي.

حضرات السيدات والسادة؛

إن قرار مجلس الأمن الأخير الذي جعل منه جلالة الملك، نصره الله،
مصدر التحقيب التاريخي للمغرب الحديث لم يجسد فقط الاعتراف
الدولي بوحدتنا الترابية، بل هو في معانيه العميقة، تجاوز لحدود تصويت
ظرفي على قضية عادلة، إلى تصويت يرسخ ضمنيا الاعتراف الأممي
بالمكانة المعتبرة التي تحتلها بلادنا كقوة إقليمية ودولية بقيادة جلالة
الملك، دام له النصر والتمكين.

فهو تصويت يقول بصوت مسموع أن المملكة المغربية بقيادة ملك
عظيم، تمتلك رؤية استراتيجية واضحة، وتضطلع بدور فاعل في تعزيز
السلام والتعايش واليد الممدودة والتسامح على المستويين الإقليمي
والعالمي، معتمدة على تاريخها العريق في الاعتدال والتعايش والمصادقية.

فما تحقق اليوم من فتوحات عظيمة في ملف وحدتنا الترابية يعود فيه
الفضل بعد الله سبحانه وتعالى إلى 26 سنة من الدبلوماسية الملكية
المشهود لها من طرف المنتظم الدولي بالمصادقية والالتزان والثبات على
المبادئ:

.. دبلوماسية مباشرة ومستنيرة؛
.. دبلوماسية الفعل قبل القول؛
.. دبلوماسية ارتكزت على الوضوح والطموح وتنويع دائرة الشركاء،
وتعزيز وتقوية السيادة الوطنية؛
.. دبلوماسية النبوغ، التي لم تجعل من قضيتنا الوطنية قضية عادلة
فقط، بل أصبحت مثالا يحتذى به في استراتيجيات إدارة المعركة
الدبلوماسية بالصبر والتأني وبعد النظر الاستراتيجي؛
.. دبلوماسية ملكية كان عنوان تحركها واضحا: لا حل خارج السيادة
المغربية، ولا شراكة بدون الاعتراف بمغربية الصحراء.

واليوم، وبعد أكثر من 26 سنة من قيادة الملك محمد السادس، نصره
الله، يمكن القول إن قضية الصحراء خرجت من مرحلة الجمود إلى
دينامية التدبير، وصولا إلى مرحلة التغيير داخليا وخارجيا. مرحلة تفتح
الباب أمام جميع الأطراف من أجل الحوار والتوافق البناء لتتطلع بعد هذا
القرار إلى مستقبل مطبوع بالمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية
والعيش المشترك بسلام وازدهار في أقاليمنا الجنوبية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الملكية تأسس على أن الدفاع عن قضيتنا العادلة لا تنبني فقط على الخطاب السياسي أو الرهان على المؤسسات الأممية، بل اعتمد على خوض معارك كبرى داخل جبهات مختلفة، لكنها متكاملة.

فمن جبهة الترافع الدبلوماسي الرسمي والموازي إلى جبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما ترتب عليها من فتح أوراش وطنية وهزم الهشاشة الاجتماعية، وكل ذلك، إيماناً من جلالته بأن معركة التنمية ومعركة تثبيت الوحدة الترابية، هي معركة واحدة، فلا سيادة بدون تنمية ولا تنمية بدون سيادة على جميع تراب المملكة.

وها نحن حضرات السيدات والسادة، نقطف ثمار مجهودات وتبصر وحكمة جلالة الملك على جميع المستويات، مدعوماً في ذلك بسند شعبي واجماع وطني واضح.

لقد أثبت التاريخ أن أبناء الصحراء المغربية كانوا على الدوام متشبثين بروابط البيعة التي تجمعهم بملوك الدولة العلوية الشريفة.

وإذ نجدد اعتزازنا بالمسار الديمقراطي الذي قطعه بلادنا خلال 26 سنة الماضية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، فلا بد من التنويه بالمشاركة السياسية والانتخابية المكثفة لأبناء الأقاليم الجنوبية.

بما يؤكد تشبثهم الراسخ بالوحدة الترابية للمملكة، ومساهمتهم الإيجابية في مسار توطيد مسلسل الجهوية المتقدمة والتنزيل الأمثل للنموذج التنموي.

إن هذه القناعة الراسخة والانخراط المسؤول لساكنة الأقاليم الجنوبية في تدبير شؤونها، يعزز أواصر اللحمة الوطنية، ويؤكد بالملموس استفادة هذه الأقاليم من كامل حقوقها الدستورية، سياسية كانت أو مدنية.

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن عظيم الفخر والاعتزاز أن يرى هذا الجيل والأجيال المقبلة ثمرة المجهودات الملكية التاريخية على مدى 26 سنة الماضية.

وأن يعيش هذا الجيل تتويجا لمسار من النضال والكفاح والإيمان بعدالة قضيتنا الأولى، قضية الصحراء المغربية.

إن تزامن مرور 50 سنة على ذكرى المسيرة الخضراء مع هذا التحول التاريخي، يشكل لحظة وطنية متميزة نستلهم من خلالها التطور الجذري الذي تعيشه أقاليمنا الجنوبية.

ويؤسس لاستمرارية المشروع التنموي الوطني الذي يريعه صاحب الجلالة، نصره الله.

وهو تصور يجمع بين مبدأ السيادة الوطنية ويكرس مكانة الأقاليم الجنوبية كجزء لا يتجزأ من حاضر ومستقبل المملكة المغربية، ويضع كافة المواطنين في صلب المغرب الصاعد كما يريده صاحب الجلالة لكافة أبناء شعبه الوفي.

وهي جهود ملكية جعلت من الجهات الجنوبية للمملكة قطبا وطنيا رائدا، وبوابة استراتيجية نحو إفريقيا التي نتقاسم معها رؤية مستقبلية طموحة لبلوغ مستويات من التنمية البشرية، يتمتع بها مواطنات ومواطني القارة الإفريقية على حد سواء.

فبفضل الحكمة الملكية أصبحت الأقاليم الجنوبية بوابة حقيقية نحو إفريقيا، ومنطقة جذب للتعاون جنوب-جنوب.

حضرات السيدات والسادة؛

بقناعة راسخة يمكن التأكيد أمامكم أن أقاليمنا الجنوبية تعيش تحولات نوعية على المستوى التنموي، مدعومة بإنجاز عدد من الأوراش المهيكلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالديناميات التنموية في هذه الأقاليم تبرز باللموس وجاهة الاختيارات الملكية السديدة، خاصة بعد إقرار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي يتوخى وضع الإنسان في صلب أولوياته.

كما يعكس رؤية استشرافية للتنمية الجهوية المندمجة والمستدامة، وفي نفس الوقت يؤمن مساهمة الفاعلين المحليين في البرامج والسياسات الترابية على مستوى الجهات الجنوبية الثلاث.

وهو نموذج مبتكر يشتمل على محاور رئيسية كانت لها آفاق واعدة في تطوير البنية التحتية والمرافق الأساسية، وفي جلب الاستثمارات وخلق فرص الشغل بتكلفة مالية أولية لا تقل عن 77 مليار درهم.

ومنذ تنصيب الحكومة الحالية، عملنا على تسريع تنفيذ مختلف المشاريع المرتبطة بهذا النموذج التنموي، الذي يشكل دعامة حقيقية لتحقيق تحولات تنموية انتقالية بأقاليمنا الجنوبية.

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة، أن أستعرض أمامكم حصيلة عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها المباشرة على الساكنة المحلية.

فعلى المستوى الاقتصادي:

استطاعت الأقاليم الجنوبية تحقيق إقلاع اقتصادي مهم من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى، حيث انتقلت هذه المناطق من شبكة طرقية لا تتجاوز 70 كيلومتر إلى ما يفوق 4.000.

من بينها مشروع الطريق السريع تزنيـت-الداخلة على مسافة تناهز 1.100 كيلومتر بتكلفة إجمالية تقارب 10 مليار درهم، سيستفيد منها أزيد من 2.5 مليون مواطن في مختلف الأقاليم الجنوبية.

ولا شك أن هذا المشروع الملكي، يشكل إضافة نوعية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأقاليم الجنوبية، وفي نفس الوقت سيعزز من الربط بين شمال المملكة وجنوبها، وتعميق روابط المغرب بعمقه الإفريقي.

وبنفس الطموح والعزيمة في تحقيق نهضة شاملة ومستدامة، سيكون ميناء الداخلة الأطلسي أحد مشاريع البنية التحتية المهيكلـة التي يتم تنفيذها تجسيدا للإرادة المولوية السامية في جعل هذه المعلمة البحرية إطارا للدينامية والازدهار والانفتاح الاستراتيجي.

وسيلعب هذا الميناء أدوارا تنموية مهمة من خلال خلق فرص للشغل، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما سيقدم آفاقا جديدة للدينامية الترابية التي تجمع بين الاستثمار المنتج لفرص الشغل والإشعاع القاري والدولي.

وتواصل الحكومة تنزيل هذا المشروع الاستراتيجي بتكلفة استثمارية تتجاوز 13 مليار درهم، حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال به 50%، تقريبا.

كما تتوفر الأقاليم الجنوبية للمملكة اليوم على شبكة متنوعة من الموانئ التي تشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد البحري والتجاري.

فالموانئ العاملة تضم سيدي إفني، وطرفاية، وطنطان، والعيون، وبوجدور، ومدينة الداخلة، وهي مرافئ تلعب أدوارا محورية في الصيد البحري والتصدير وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي.

وفي المقابل، تعرف الجهة دينامية قوية من خلال مشاريع موانئ جديدة قيد الدراسة أو التطوير، من بينها ميناء الصيد بأفتيسات (بوجدور)، وميناءي الهيدروجين الأخضر بكل من طرفاية وطنطان، بالإضافة إلى قرية الصيد تاروما (العيون).

كما يجري تطوير الرصيف الجديد للمكتب الشريف للفوسفات بالعيون، في حين يقترب ميناء لمهيريز من مرحلة الافتتاح ودخوله حيز الاستغلال، مما يعكس سياسة طموحة لتأهيل البنية التحتية البحرية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين جهات الجنوب.

هذا، وتدخل مناطق الصحراء المغربية عهدا جديدا من الاستثمارات الاستراتيجية في **مجال الطاقات المتجددة** بفضل الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها، مما سيمكن من تعزيز جاذبية جهات العيون والداخلة وكلميم لدى المستثمرين المغاربة والأجانب.

فالأقاليم الجنوبية للمملكة تشهد طفرة في مشاريع الطاقات المتجددة ضمن خطة التجهيز الكهربائي 2025-2030، بطاقة إجمالية تفوق 1400 ميغاواط واستثمارات تتجاوز 15 مليار درهم.

وتصل حصة الطاقات المتجددة في هذه الجهات إلى 77 % من إجمالي القدرة الإنتاجية البالغة 1.851 ميغاواط.

كما تم اختيار سبعة مشاريع كبرى للهيدروجين الأخضر بطاقة 20 ميغاواط وباستثمار إجمالي يتجاوز 36 مليار دولار، معظمها في جهتي الداخلة-وادي الذهب والعيون-الساقية الحمراء، بالإضافة إلى جهة كلميم، مما يجعل الجنوب مركزا رئيسيا لإنتاج مشتقات الهيدروجين الأخضر مثل الأمونياك والوقود النظيف والفولاذ الأخضر.

ويتضمن البرنامج الطاقى مشاريع ضخمة لتقوية شبكة النقل بين الجنوب والوسط بطول يقارب 1.400 كيلومتر وبقدرة نقل تصل إلى 3 ميغاواط، بهدف استيعاب الإنتاج المتزايد من الطاقات المتجددة.

كما ينفذ المكتب الشريف للفوسفات برنامجا صناعيا ضخما في موقع فوسبوكراخ يمتد إلى سنة 2026، بهدف تنويع الإنتاج وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

ويشمل هذا المشروع توسعة المنجم (مليار و250 مليون درهم)، وإنشاء مغسلة جديدة (2 مليار و184 مليون درهم)، ومركب أسمدة وكيمياء (10 مليار و246 مليون درهم).

كما يتم بناء ميناء فوسفاتي جديد بالعيون بميزانية 8 مليار درهم، بلغت نسبة إنجازه 93 % نهاية أكتوبر 2025.

ويعتمد المجمع حاليا على الطاقة الريحية بنسبة 99 % ومياه محلاة بالكامل، ما يجعله نموذجا للتنمية الصناعية المستدامة في الصحراء المغربية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن استحضار ملامح النجاح المغربي في مختلف أبعاده التنموية، يقتضي منا التوقف عند مختلف الجهود المبذولة لتأمين المجالات الحيوية ببلادنا، وعلى رأسها الأمن المائي والغذائي.

حيث يحتل القطاع الفلاحي مكانة محورية ضمن النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية من خلال 55 مشروعا بغلاف مالي يفوق 4,9 مليار درهم، تشمل مشاريع الفلاحة التضامنية والري وإعداد المجال الفلاحي، إضافة إلى مراكز التكوين المهني، بهدف تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص الشغل وتحسين الدخل المحلي.

ومن أبرز هذه المشاريع مشروع تحلية مياه البحر بالداخلة الذي يمثل نموذجا رائدا في تعبئة الموارد المائية غير التقليدية بكلفة 2,6 مليار درهم، بطاقة إنتاج سنوية تصل إلى 30 مليون متر مكعب.

وبلغت نسبة تقدم الأشغال 75% بالمحطة و100% في محطة الطاقة الريحية المرتبطة بها. وسيمكن المشروع من سقي مساحة 5.200 هكتار عبر 219 مشروعا فلاحيا تخلق استثمارا خاصا قدره 4 مليارات درهم وتوفر 20 ألف منصب شغل قار.

كما تم إنجاز مشروع الجريفية ببوجدور بكلفة 450 مليون درهم على مساحة 250 هكتارا، مما سيمكن من إنتاج 13 ألف طن من الطماطم وخلق 440 فرصة عمل.

كما تم إطلاق 48 مشروعا للفلاحة التضامنية بغلاف مالي يناهز 1,36 مليار درهم لفائدة أكثر من 35 ألف مستفيد، وقد أنجز 40 مشروعا بالكامل.

كما عرف مشروع تنمية المراعي وتنظيم الترحال بجهتي الداخلة وكلميم نسبة إنجاز تقارب 100%، حيث تم تهيئة 140 ألف هكتار من المحميات الرعوية و263 نقطة ماء، مما ساهم في الحفاظ على النظم البيئية وتحسين إنتاجية المراعي.

ومنذ إطلاق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية سنة 2015 بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، شكل قطاع الصيد البحري أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الجهات.

وقد أسهمت الاستراتيجية الوطنية للصيد البحري في تحقيق أهداف العدالة المجالية واستدامة الثروات البحرية، عبر مقاربة تدمج تثمين الإنتاج المحلي وخلق فرص الشغل وتأهيل الكفاءات.

حيث عرفت الكميات المصطادة نموا بنسبة 1,8% سنويا من حيث الحجم و9,7% من حيث القيمة بين سنتي 2010 و2024، لتبلغ 1,14 مليون طن بقيمة 10,2 مليار درهم.

كما ارتفعت الاستثمارات الخاصة في صناعات الصيد من 90 مليون درهم سنة 2010 إلى قرابة 500 مليون درهم سنة 2024، في حين تجاوز عدد وحدات التحويل والتثمين 186 وحدة.

أما التشغيل المباشر فبلغ 33 ألف منصب سنة 2024 مقابل 10 آلاف سنة 2010.

وتغطي الأقاليم الجنوبية 57% من الاستثمارات الوطنية في القطاع، مما يعكس جاذبية هذه الجهات للمستثمرين بفضل بنياتها المينائية وموقعها الاستراتيجي.

وتنفذ في هذه الأقاليم مشاريع بنيوية كبرى بغلاف مالي إجمالي يفوق 3,5 مليار درهم تشمل بناء 16 نقطة تفريغ مجهزة وقرى للصيادين، وإنشاء أسواق سمك حديثة بالعيون، بوجدور، وطانطان، إلى جانب مصانع للثلج وغرف مبردة وتعميم الرقمنة في المزاد العلني.

كما تم تجهيز القوارب التقليدية بصناديق عازلة وأجهزة تتبع بالأقمار الاصطناعية، في حين شهد قطاع تربية الأحياء المائية دينامية غير مسبقة.

إذ تضم جهة الداخلة وحدها 240 مزرعة مرخصة باستثمار يفوق مليار درهم وإنتاج مرتقب يناهز 92 ألف طن سنويا، مما خلق أكثر من 11 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما تم اقتناء سفن بحث متطورة وخافرات للإنقاذ وتجهيز مراكز التكوين بخمسة معاهد بحرية في العيون، طانطان، الداخلة، بوجدور، وسيدي إفني.

وعلى صعيد آخر، تشكل اليوم الأقاليم الجنوبية للمملكة قاطرة حقيقية للسياحة المغربية، وإحدى أهم ركائز خارطة الطريق الوطنية للسياحة بالنظر لما توفره من مؤهلات طبيعية وشاطئية جذابة، يجعل منها وجهة سياحية تنافسية على الصعيد الدولي والإقليمي.

وقد كان لهذا التصور الحكومي نتائج جد مشجعة في الأقاليم الجنوبية، حيث تم تسجيل تطور ملحوظ في الطاقة الإيوائية المصنفة بالأقاليم الجنوبية للمملكة خلال الفترة ما بين 2020 و2025، حيث ارتفع مجموع عدد الأسرة من 5.697 سريرا سنة 2020 إلى 7.441 سريرا سنة 2025، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 5%.

هذا التطور يعكس الدينامية التي تعرفها جهات الجنوب في المجال السياحي، خاصة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز البنيات التحتية الفندقية وتطوير العرض السياحي المتنوع.

وقد سجلت جهة الداخلة-وادي الذهب أعلى نسبة نمو، حيث ارتفعت طاقتها من 2.016 إلى 3.062 سريرا خلال خمس سنوات، متبوعة بجهة العيون-الساقية الحمراء التي بلغت 2.538 سريرا سنة 2025.

وتبرز هذه الأرقام نجاح الجهود المبذولة في جعل الأقاليم الجنوبية قطبا سياحيا متكاملًا، يجمع بين السياحة الساحلية والبيئية والثقافية، في انسجام مع أهداف النموذج التنموي الجديد.

وتجسيدا لإيمان مختلف القطاعات الحكومية وخاصة الإنتاجية بأهمية العمل التعاوني والاقتصاد التضامني كآلية لتعزيز التنمية وخلق فرص الشغل.

تعرف الأقاليم الجنوبية ارتفاعا ملحوظا لعدد التعاونيات، حيث تنشط بها ما يناهز 7.300 تعاونية، يشتغل ضمنها 50.000 منخرطة ومنخرط.

وتنشط هذه التعاونيات أساسا في مجالات الفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية والسياحة وغيرها، حيث يتجاوز رقم معاملاتها 300 مليون درهم.

على الصعيد الاجتماعي

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة؛

إن الحمولة الاجتماعية لهذه الحكومة التي نقودها وفقا للرؤية الملكية السديدة، وما تحمله من تصورات شمولية لبناء مغرب الكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، تضع في صلب أولوياتها ضرورة تكريس العدالة الاجتماعية في الأقاليم الجنوبية على غرار باقي أقاليم وجهات المملكة.

فالحكومة آمنت منذ تنصيبها، على أن "ورش الدولة الاجتماعية" ليس مجرد نموذج اقتصادي أو اجتماعي فحسب، بل خيارا سياسيا حقيقيا.

وفي هذا السياق، وأمام النقلة النوعية التي يعرفها قطاع التربية والتعليم على المستوى الوطني، لا يمكن إلا التنويه بالحصيلة الإيجابية للقطاع داخل هذه الأقاليم، مما يبرز حرص الوزارة على تمكين جميع أبناء المغاربة من تعليم منصف وذو جودة ويضمن تكافؤ الفرص بين الجميع.

حيث راهنت بلادنا منذ الاستقلال على ضرورة تدارك الخصاص المسجل في البنية التحتية التربوية، وضعف الموارد البشرية داخل هذه الأقاليم، وهو ما ساهم بشكل كبير في تعزيز القيم الوطنية لدى التلميذات والتلاميذ على غرار باقي أبناء المغاربة.

عرفت الأقاليم الجنوبية تقدما ملموسا في تعميم برنامج "مدارس الريادة" الذي يشكل نموذجا جديدا في تجويد التعليم وتعزيز الابتكار داخل المؤسسات التعليمية.

ففي جهة الداخلة وادي الذهب، تم تعميم هذا البرنامج على جميع المدارس الابتدائية وعددها 24 مؤسسة، تضم أكثر من 14.000 تلميذ وتلميذة، وعلى كل الإعداديات التي يبلغ عددها 11 مؤسسة، يستفيد منها حوالي 7.800 تلميذ يؤطرهم أكثر من 340 أستاذا.

وفي جهة كلميم واد نون، شمل البرنامج جميع المدارس الابتدائية البالغ عددها 183 مؤسسة، تضم أزيد من 43.000 تلميذ، وتم إدماج 31 إعدادية إضافية في هذا المسار الطموح، في حين بلغت نسبة التغطية في جهة العيون الساقية الحمراء 78% من المدارس الابتدائية و61% من الإعداديات.

أما على مستوى البنيات التحتية التعليمية، فقد تم إنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلية التي تسهم في تعزيز العرض التربوي وتحسين ظروف التعلم.

في جهة الداخلة وادي الذهب، تم بناء مؤسستين جديدتين، وتأهيل 40 مؤسسة أخرى، وتجهيز 46 مؤسسة تعليمية بكلفة إجمالية تفوق 38 مليون درهم.

كما تم إنشاء ثلاثة مراكز من الجيل الجديد للفرصة الثانية لفائدة التلاميذ المنقطعين عن الدراسة. وفي جهة العيون الساقية الحمراء، شملت المشاريع بناء تسع مدارس ابتدائية وست إعداديات وثانويتين، بميزانية تقدر بـ 150 مليون درهم.

حضرات السيدات والسادة؛

بإرادة سياسية راسخة، وبأفق استراتيجي واضح، تعمل الحكومة تحت التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة، نصره الله، على فتح آفاق جديدة في مجال البحث العلمي وتطوير الابتكار في الأقاليم الصحراوية للمملكة. فالمنظور الشمولي لتنمية الأقاليم الجنوبية ينطلق من جعل الجامعة في الصحراء المغربية منصة حقيقية للبحث والابتكار وتطوير المؤهلات والثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، وفضاء خصبا للديبلوماسية الوطنية وترسيخ سيادة المملكة على كامل أراضيها.

ولذلك ندرك تمام الإدراك ضرورة تعزيز استكمال مسار التوطين الترابي للمؤسسات الجامعية داخل أقاليمنا الجنوبية، بالنظر للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية للطلبة، ومستويات الاكتظاظ الذي تشهده جامعة القاضي عياض بمراكش وجامعة ابن زهر بأكادير. ومن هذا المنطلق، تعيش المناطق الجنوبية خلال السنوات الأخيرة طفرة مهمة في البنية التحتية الجامعية على عدة مستويات.

الشيء الذي ساهم في ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين في الكليات والمعاهد المتخصصة إلى **11.126** طالبة وطالب خلال الموسم الجامعي السابق.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن مدينة المهن والكفاءات بالداخلية، والتي تم تدشينها نهاية الأسبوع الماضي، بتكلفة 238 مليون درهم، ستتمكن من توفير عرض تكويني مهني من الجيل الجديد، بمعايير بيداغوجية متقدمة، ويستجيب لمتطلبات سوق الشغل جهويا ووطنيا، وذلك من خلال استقبال حوالي 1.400 متدرب في إطار 33 مسلكا تكوينيا.

هذا، ولابد من التذكير مرة أخرى بالمجهودات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في القطاع الصحي بعد الدعوة الملكية المستعجلة لإطلاق إصلاح عميق وجذري للمنظومة الصحية الوطنية، بكل قناعة ومسؤولية تاريخية.

فالإيمان العميق بضرورة ديمقراطية الحق في الصحة التي تضمن الكرامة الإنسانية لجميع المغاربة، جعل هذه الحكومة تسارع الزمن لإطلاق مجموعة من الأوراش والبرامج في كل جهات المملكة.

وتسجل الأقاليم الجنوبية للمملكة تقدما ملموسا في تأهيل البنيات التحتية الصحية، من خلال مشاريع إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية التي تشمل أكثر من **104** مؤسسة موزعة على جهات كلميم – واد نون، العيون-الساقية الحمراء، والداخلية-وادي الذهب.

وتم الانتهاء من 87 مؤسسة بينما لا تزال 17 في طور الإنجاز، مما يعكس حرص الدولة على تقريب الخدمات الصحية من المواطنين وتحسين ظروف الولوج إلى العلاجات الأساسية.

كما تشهد جهتي كلميم – واد نون والعيون – الساقية الحمراء إنجاز **مستشفيات جامعيين كبيرين** يندرجان ضمن الجيل الجديد من البنيات الصحية المتكاملة.

الأول هو المستشفى الجامعي للعيون بطاقة 500 سريرا وبتكلفة إجمالية 2 مليار و360 مليون درهم، ومن المنتظر افتتاحه قبل متم هذه السنة. والثاني هو المستشفى الجامعي لكلميم بطاقة استيعابية تبلغ 500 سرير وبتكلفة تناهز 2 مليار درهم، يرتقب استكمالهما في نهاية سنة 2026. هذان المشروعان سيشكلان دعامة أساسية لتكوين الأطر الطبية ودعم البحث العلمي في الميدان الصحي بالجنوب.

كما تتواصل جهود توسيع العرض الصحي عبر مجموعة من المشاريع الجهوية والمحلية المشغلة مؤخرا كالمستشفى الإقليمي بطرفاية، أو قيد الإنجاز كالمستشفى الإقليمي بسيدي إفني، ومستشفى القرب بنفس الإقليم، إضافة إلى المستشفى الجهوي بالداخلة (80 سريرا) ومصلحتين للأمراض النفسية في كل من كلميم والداخلة بطاقة 30 سريرا لكل واحدة.

وتتطلع الأقاليم الجنوبية إلى مواصلة توسيع شبكتها الصحية بآفاق 2027 من خلال إحداث مؤسسة محمد السادس للعلوم الصحية مركب صحي جامعي بالداخلة، يضم مستشفى بطاقة 300 سرير. إلى جانب كليات للطب، وللهندسة الصحية وللتمريض والمهن الصحية، حيث يتابع أزيد من 700 طالب دراستهم في الوقت الراهن.

كما تم بالفعل تشغيل عدد من المرافق النموذجية مثل المركز المرجعي للصحة الإنجابية بكلميم، ومركز جهوي لعلاج الأورام بالعيون، ومركز جهوي لتحاقن الدم بالداخلة، إلى جانب مختبر وبائي حديث وتوسيع المستشفى الجهوي للداخلة، ما يجعل المنظومة الصحية في الأقاليم الجنوبية أكثر توازنا واستدامة.

ولا شك أن تشييد كليات الطب والصيدلة بالعيون وكلميم، إضافة إلى الداخلّة يعكس بشكل ملموس إلتزام بلادنا في تعزيز البنية التحتية الجامعية التي تدعم التنمية الشاملة بالمناطق الجنوبية.

كما ستلبي حاجيات المنطقة من الأطر الطبية المؤهلة، إذ بلغ عدد الطلبة المسجلين خلال هذه السنة الجامعية 2024-2025، 820 طالبة وطالب بكل من العيون وكلميم والداخلة.

وفي سياق المجهودات الاجتماعية التي تبذلها الحكومة، لفائدة جميع المواطنين المغاربة، تستفيد ساكنة الأقاليم الجنوبية في وضعية هشاشة من خدمات تعميم التغطية الاجبارية حيث يستفيد 70.000 مؤمن رئيسي من AMO-TADAMONE.

هذه الفئة تؤدي عنها الدولة واجبات الانخراط في خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقابل استفادتهم وعائلاتهم من مجانية التغطية الصحية الإجبارية.

كما تجدر الإشارة إلى استفادة ما يناهز **68.400** من المواطنين بالجهات الجنوبية الثلاث، من الدعم الاجتماعي المباشر.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون

أود في الختام التأكيد أمامكم أن الرؤية الملكية لتنمية الأقاليم الجنوبية تتجاوز الطابع الإجرائي والتقني لتنزيل عدد من البرامج والمشاريع في الصحراء المغربية.

بل أصبحت نموذجا واقعيا لرؤية سيادية استشرافية تأسست على عمق تاريخي ومجتمعي رصين، ونضج مؤسساتي يعكس روح الإجماع الوطني حول القضية الوطنية الأولى للمملكة.

فالمنظار الذي تنظر به المملكة اليوم للأقاليم الجنوبية لا يختزل في منطق السيادة الشرعية على الأرض والتراب، وإنما هو تجسيد فعلي لإرادة ملكية راسخة في جعل الصحراء المغربية مفتاحا للتنمية المندمجة وقاطرة للريادة الإفريقية.

وفي ختام هذه الكلمة لا يسعني، وأنا أستحضر هذه اللحظات التاريخية،
إلا أن أعبر مرة أخرى باسم حكومة صاحب الجلالة عن مدى اعتزازنا
وافتخارنا بتخليد ذكرى الوحدة التي تجسد كل معاني التلاحم والوفاء
الذي يربط العرش العلوي المجيد برعاياه الأوفياء بكل ربوع المملكة في
شمالها وجنوبها.

فالمغرب، سيظل على الدوام ذلك البلد العريق..

.. الممتد من عمق التاريخ،

.. واقفا شامخا،

.. قويا بشعبه المؤمن بعدالة قضيته،

.. المتشبت بثوابته،

.. المتطلع دوما إلى غد أفضل،

.. ويسير بخطى واثقة نحو مستقبل أكثر إشراقا.

إن القادم يحمل الخير بإذن الله، ما دمنا نؤمن بأن التنمية ليست طريقا

مفروشا بالورود، بل مسيرة تصنع بالعمل والإخلاص.

وبقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، سنواصل هذا

المسار بثقة وأمل، ونبني معا أسس مغرب صاعد، يليق بتضحيات أبنائه

وعراقة تاريخه.

وشكرا لكم.